

The Impact of Environmental Disclosure on The Application of Corporate Governance Mechanisms, An Applied Study on Libyan Companies

Khaled Mohamed Ali Mahmod¹ and Mohamed Abd El Salam El Rakyby ²

1. Institute of Graduate Studies and Environmental Research in Al-Bustan, Damanhour University
2. Faculty of Commerce, Damanhour University.



Article info.

Received on:22-10-2023

Accepted on: 22-11-2023

Published on: 1-2024

Open Access

Abstract

The study aimed to test the impact of environmental disclosure on the application of corporate governance mechanisms. Environmental disclosure is the process by which information on environmental obligations resulting from the systems' exercise of these obligations is presented so that various stakeholders can obtain the information necessary for planning, control, and performance evaluation. This is meant by corporate governance. The rules through which the company is led and directed include mechanisms to regulate the various relationships between the Board of Directors, executive directors, shareholders and stakeholders, by establishing special procedures to facilitate the decision-making process and give it a transparent and credible character for the purpose of protecting the rights of shareholders and stakeholders and achieving justice, competitiveness and transparency in the market and business environment. Data and information were collected using a survey list, as well as the field presence of the two researchers. The data was analyzed using the statistical program (SPSS) and a set of statistical methods. The study found a significant effect of environmental disclosure on the application of corporate governance mechanisms in companies listed on the Libyan Stock Exchange. Keywords: environmental disclosure - corporate governance mechanisms - environmental costs.

مقدمة البحث:

على سرعة توصيل المعلومات لقاعدة كبيرة من أصحاب المصالح بتكلفة أقل، وبالتالي المساهمة في ترشيد العديد من القرارات ذات العلاقة.

لذا فإن الإفصاح عن معلومات المحاسبة البيئية يلعب دوراً هاماً حيث يساعد على تخفيض درجة عدم التأكد وبث روح لدى المستثمرين مما يؤدي إلى إقبال المستثمرين على المنشأة وهذا لا يتحقق إلا إذا تم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية بكل شفافية وموضوعية وصدق. حيث تعتبر القوائم المالية وسيلة اتصال تترجم الشركة من خلالها الأحداث التي تؤثر على مركزها المالي بحيث تزود المستخدمين بالمعلومات الهامة عن مركزها المالي، وتكون التقارير المالية جيدة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو موردين أو عملاء أو وكلاء (Callao et al., 2020).

كما تعد القوائم المالية بهدف توفير معلومات حول المركز المالي وأداء الشركة وتكون التغيرات في المركز المالي للمنشأة مفيدة للمستخدمين المختلفين ومنهم المستثمرين، الدائنين، البنوك، المنشآت المالية، الجهات الحكومية وشبه الحكومية مثل هيئات سوق المال والبورصات والضرائب لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة . يساعد اعتماد مستخدمي المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات فورية تتعلق بالشركة الناشئة للتقرير (Kelton & Yang, 2019). وقد أشار Bons'on في عام 2001 إلى أن الاتجاه الموحد للتقارير المالية التقليدية لا يعطى الشركات فرصة لتحقيق متطلبات معينة لمستخدمي القوائم المالية. بالإضافة إلى ان تحسين المعلومات المالية بصورة وقتية وفورية يؤدي إلى زيادة الملائمة فضلا عن تأكيد الممارسين على ان المعلومات المفصحة عنها في التقارير التقليدية تؤدي إلى انخفاض في قيمة الملائمة (منفعة المعلومات) التي تقدمها الشركات (Bons'on et al., 2020). كما يرى Charles (and Oludele, 2017) بانة لا يوجد تعريف محدد

يُعنى الإفصاح البيئي في الاقتصاد البيئي بكيفية تأثير النشاط الاقتصادي والسياسة على البيئة التي نعيش فيها. يحدث التلوث نتيجة جانب من النشاط الإنتاجي والاستهلاك المنزلي، إلا أن التلوث ليس نتيجة حتمية للنشاط الاقتصادي؛ فللسياسات البيئية أن تلزم الشركات الملوثة للبيئة بتنظيف انبعاثاتها، وأن تشجع الناس على تغيير سلوكياتهم. إلا أن هذه التدابير تتضمن بعض التكاليف؛ مثل تركيب أجهزة مكافحة التلوث. لذا توجد مقايضة: بيئة أنظف ولكن نظير تكاليف اقتصادية عالية. شهدت السنوات الأخيرة تطورات وتغيرات كبيرة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما أدى إلى تزايد وتنوع احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات ومن ثم أصبح هناك حاجة ماسة إلى الزيادة والتوسع في الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية البيئية لتلبية الاحتياجات المتعددة والمتنوعة والمتزايدة لمستخدمي القوائم المالية ولعبت التطورات الاقتصادية والاجتماعية وظهور الاسواق العالمية دوراً مؤثراً في زيادة اهمية الإفصاح والتوسع فيه بعد أن أصبحت المعلومات المحاسبية مصدراً رئيسياً لإتخاذ القرارات الخاصة بالمتعاملين في هذه الاسواق ، ووضحت دراسة (فرج ، 2017) ان هناك العديد من الاسباب التي تظهر أهمية تطوير محتوى الإفصاح المحاسبى البيئى من أجل الوفاء بالحد الأدنى من إحتياجات أصحاب المصالح وهى :

- التطورات السريعة والمتلاحقة فى الإلتزامات والمسئوليات البيئية والتي ينبغى أن تفى بها إدارة الشركة.
- الطلب المتزايد على المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالبعد البيئى من قبل أصحاب المصالح، خاصة مع تطوير تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات وانتشارها، والتي تساعد

الصلة بموضوع البحث، بهدف اشتقاق فروض البحث. ويلي ذلك مرحلة التطبيق العملي التي تتمثل في إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث، باستخدام بيانات من واقع التقارير المالية لعينة من الشركات الليبية على مدار عدة سنوات مختلفة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية:

سد الفجوة في الدراسات التي تناولت الإفصاح البيئي عن معلومات المحاسبة البيئية وربطها باليات حوكمة الشركات وتنبه الباحثين والمهتمين بإجراء المزيد من البحوث.

ثانياً: الأهمية العملية:

الإفصاح عن مسؤولية الشركات تجاه المحافظة على البيئة يحقق لها العديد من المنافع الاقتصادية أهمها الإفصاح عن التكاليف البيئية بصورة منفصلة في التقارير المالية سوف يسمح بقياس منفعتها للأطراف المستفيدة، وتخفيض تكاليف الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض القيمة أو المعاملة الضريبية المميزة مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط الشركة، وبالتالي زيادة الأرباح، والإفصاح البيئي سوف ينعكس أثره إيجاباً على نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي سواء كان ذلك في الأجل القصير أم في المستقبل.

فرض البحث:

بناء على ما سبق عرضه من مشكلة وتساؤلات وأهداف للبحث يمكن اشتقاق فرض الدراسة على النحو التالي :

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح البيئي وتطبيق أليات حوكمة الشركات بالشركات الليبية.

للحوكمة الاانة يمكن القول بانها ارشادات الى المؤسسات العامة والخاصة والتي تشتمل على القوانين واللوائح والممارسات (الاعمال) المقبولة في اقتصاد السوق بهدف تعظيم العلاقات بين مديري الشركة والعاملين بما يحقق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة للوحدات الاقتصادية ومن هنا نلاحظ ان الحوكمة تعنى : انها مجموعة من القواعد والنظم والاجراءات التي تحقق افضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين واصحاب المصالح الاخرى المرتبطة بهم ,وتقوم بتعزيز الشفافية والمسئولية داخل الشركة لزيادة فائدة المساهمين يرى الباحث من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة أن هناك فجوة في الدراسات التي تناولت الإفصاح البيئي واليات حوكمة الشركات

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن معظم الشركات لا تعطي الأهمية الكافية للبيانات المحاسبية التي تخص المحاسبة البيئية، من حيث توفير المعلومات التي تتعلق بالمحاسبة البيئية واليات حوكمة الشركات ، بحيث يمكن من خلالها أن تساهم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفائدة بصورة أكثر فاعلية. ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. ماهو أثر الإفصاح البيئي على اليات حوكمة الشركات؟
2. ماهو الأثر للإفصاح البيئي على اليات حوكمة الشركات ؟

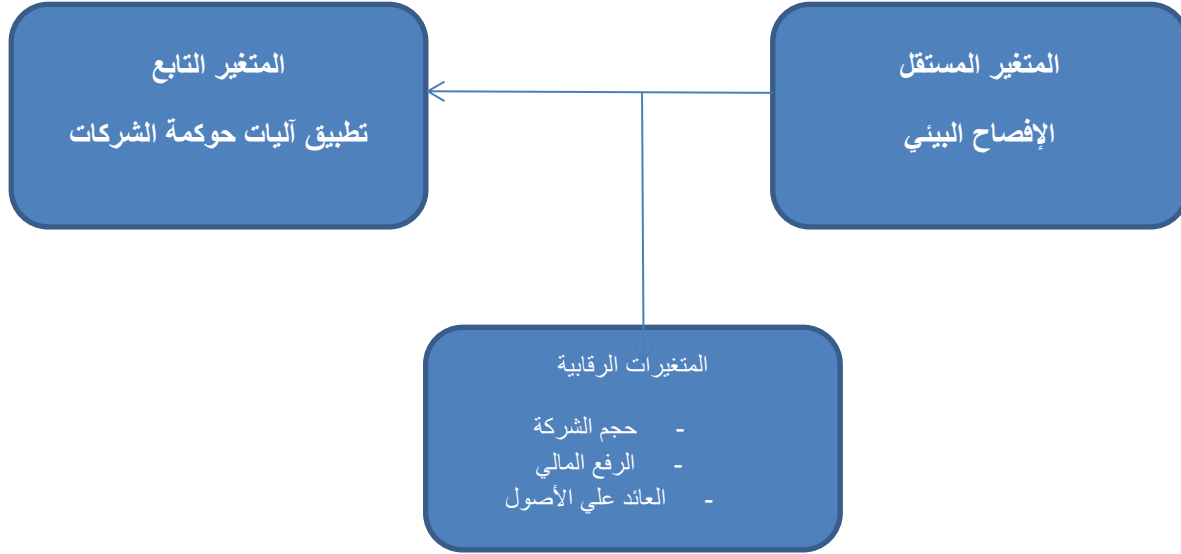
هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر الإفصاح البيئي على اليات حوكمة الشركات

منهجية البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الاستقرائي في شقه النظري، وذلك من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة ذات

نموذج البحث



$$CSR=B0 + B1Gov + B2Lev + B3Size+ B4ROA (1)$$

Habbash, etal.2014)

(2015;Ngwakweet

- حجم مجلس الإدارة: يتم قياس هذا المتغير من خلال حساب عدد أعضاء مجلس الإدارة، وذلك في نهاية العام (john,etal.2015)

- تركيز الملكية: يتم قياس هذا المتغير من خلال حساب إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكها المساهمون بنسبة (5%) أو أكثر إلى إجمالي عدد الأسهم، وذلك في نهاية العام (Fathi,2013).

حيث ان:

، Gov الليات حوكمة الشركات ، Lev الرافعة المالية، Size حجم الشركة و ROA العائد على الأصول ،
CSR الإفصاح البيئي

المتغير التابع: الليات حوكمة الشركات) GOV

- استقلال مجلس الإدارة: يتم قياس هذا المتغير من خلال حساب نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس (عدد أعضاء المديرين غير التنفيذيين في المجلس إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس)، وذلك في نهاية العام

المتغير المستقل الإفصاح البيئي CSR

يتم قياسه من خلال تكوين مؤشر للإفصاح البيئي من خلال انتقاء عناصر الإفصاح البيئي التي تم اعتمادها في الدراسات السابقة (Welford, 1999; Galani 2014 Akbas, 2012) وكذلك (إبراهيم ٢٠١٥ بيومي، (٢٠١٥) وقد تم تقسيم هذه العناصر الى المجموعات التالية

- السياسات البيئية
- التبنّي الاختياري لممارسات السلامة والأمان البيئي.
- المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركة
- الإفصاح عن مصادر الطاقة
- أنشطة البحوث والتطوير البيئية
- الحفاظ على جمال البيئة
- الالتزامات البيئية
- النفقات البيئية
- خطط التحسين البيئي
- المخصصات لمواجهة المخاطر البيئية المحتملة
- الإفصاح عن المواد الخام

ثم سوف يقوم الباحث باعداد جدول يحدد عدد ونسب عناصر المعلومات التي تقوم كل شركة من شركات العينة بالإفصاح عنها، من خلال مقارنة للتقارير السنوية للشركات البيئية مع مؤشر الإفصاح البيئي وذلك بغرض التعرف على نسبة المعلومات البيئية التي تقوم كل شركة من شركات العينة بالإفصاح عنها. وسوف يعتمد الباحث على حساب مؤشر نسبة الإفصاح البيئي غير المرجح لكل شركة من خلال قسمة عدد عناصر المعلومات البيئية المفصوح عنها مقسوما على إجمالي عناصر مؤشر العناصر البيئية

أولاً: ماهية وأهمية الإفصاح البيئي:

يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي البيئي إلى ثلاثة أنواع رئيسية: (عبد السيد، وآخرون، ٢٠٠٩)

الأول: الإفصاح الكامل وبموجبه يتم تزويد الأطراف المستفيدة بالمعلومات التي تعد مفيدة لإتخاذ القرارات الرشيدة.

الثاني: الإفصاح العادل حيث يتم بمراعاة التوازن بين إحتياجات جميع مستخدمي التقارير المالية.

الثالث: الإفصاح الملائم والذي يعني أن تفصح التقارير المالية عن كل المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضلله.

ويرى الباحث أنه ليس هناك تعارض من الأنواع الثلاث للإفصاح ، لأن الإفصاح الملائم يجب أن يكون عادلا وكاملا، إلا أن مفهوم الإفصاح الملائم هو الأكثر إستخداما فيما بينها وهو ما يلائم هدف الإفصاح المحاسبي من حيث توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات المختلفة بطريقة أفضل. ولقد شهد العالم خلال الفترة الأخيرة إهتماما متزايدا بالقضايا البيئية سواء كان ذلك من جانب الحكومات أم منظمات حماية البيئة، ولقد أدى الإهتمام بالبيئة في كثير من دول العالم إلى تنامي الضغوط بشكل متسارع على الشركات الصناعية وذلك لتحمل مسؤولياتها الإجتماعية والبيئية. لقد نبع إهتمام الفكر المحاسبي بالإفصاح البيئي إنطلاقا من أن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي ذات طبيعة مالية وكمية مما يجعلها تؤثر بشكل مباشر على المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها. حيث يعني الإفصاح البيئي نشر معلومات مالية وغير مالية للمستفيد في التقارير المالية، والتي تتعلق بأداء وأنشطة الإدارة البيئية والآثار المالية المترتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل.

دوافع ومنافع الإفصاح البيئي:

الشركة في تحسين البيئة والسياسات أن من دوافع الشركات للإفصاح البيئي هو محاولة توضيح مدى مساهمة والتقنيات التي تستخدمها لتخفيف حجم الأضرار البيئية التي تتسبب فيها خاصة الشركات الصناعية ، وذلك بهدف تحسين صورتها في الأطراف المحيطة بها. وذكر ان من دوافع الشركات للإفصاح البيئي هو: استخدام الإفصاح كوسيلة لإعلام المجتمع ككل أن الشركة تقوم بالإفصاح التطوعي عن المعلومات البيئية، والوفاء بواجباتهم الأخلاقية تجاه أصحاب المصالح والمجتمع بصورة عامة، وتزويد أصحاب الملكية وأصحاب المصالح بحجم التكاليف التي تحملتها الشركة للوفاء بمسؤولياتها البيئية، ومواجهة وسائل الإعلام المضادة في حالة وقوع كوارث بيئية من خلال الإفصاح عن أداؤها البيئي وختم مساهمتها في وقوع تلك الكوارث، وإتاحة الفرصة لبناء علاقات أفضل بين الشركة فئات المجتمع المختلفة مثل: الجهات الحكومية وحملة الأسهم والعمالين والعملاء والموردين والممولين ومجموعات الضغط والتي تعطير ذات تأثير قرى خاصة في دول الغرب.

وجود العديد من الدوافع للإفصاح البيئي منها : تزايد الوعي البيئي لدى المستهلكين اتجاههم لشراء المنتجات صديقة البيئة، والحاجة لتوفير المعلومات اللازمة لتوضيح مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالمتطلبات والشروط الواردة في التشريعات البيئية. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الإفصاح البيئي لازال يمثل إحدى اشكال الإفصاح الاختياري للشركات ، وهو إفصاح دون المستوى حتى في الدول المتقدمة إذ لا تتجاوز نسبة الشركات التي تتولى الإفصاح نسبة 50% و هي نسبة تعد ضعيفة مقارنة بحجم الأضرار البيئية التي يعاني منها العال متطلبات ومحددات الإفصاح البيئي:

تمثل متطلبات الإفصاح البيئي المقومات الرئيسية اللازمة لنجاحه والبيانات والمعلومات المالية والكمية اللازمة لتطبيق

وبناء على ذلك يذكر (رزيق، ٢٠٠٧) أن الإفصاح البيئي يعني عرض للمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية في القوائم والتقارير الدورية مما يسهل مهمة مستخدمي المعلومات المالية عند تقييم الأداء البيئي، ويرشد قراراتهم. كما تم تعريفه على أنه مجموعة بنود المعلومات التي تتعلق بأداء وأنشطة الإدارة البيئية للمؤسسات الإقتصادية، والأثار المالية المترتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل. وقد أشارت الدراسات إلى أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى تعريف عالمي متفق عليه حول معنى مصطلح الإفصاح البيئي إلا أنها أكدت على ضرورة أن تكون المعلومات البيئية المفصح عنها ذات قيمة لأصحاب المصالح، أما (أحمد، 2014) فيرى أن المقصود بالإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي هو الأسلوب أو الأداة التي من خلالها تستطيع الوحدة المحاسبية إعلام كل الأطراف المستفيدة من أنشطتها ذات الأثار البيئية، وانعكاسات ذلك على البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية أو التقارير الملحقه بها.

وبشأن أهمية الإفصاح البيئي يتبين أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها " اساس سوق رأس المال " الإفصاح عن المعلومات حيث تعتمد الآليه الخاصة بسوق رأس المال بصفة أساسية على الدور الذي يلعبه في تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة، مما يؤدي إلى زيادة عدد المستثمرين المهتمين بالشركة وإقبالهم على تقديم أموالهم لتمويل الشركة وزيادة السيولة في سوق رأس المال، مما يساعد الشركات على الحصول على إحتياجاتها من الأموال اللازمة لها بتكلفة منخفضة . وتبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات وتأثيره على قرارات المستثمرين، من أن الإستثمارات من جانب المستثمرين الحاليين والمحتملين تتصف بدرجة عالية من المخاطرة عند المفاضلة بين الأنواع المختلفة من الإستثمارات. وبالتالي فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تمثل عنصرا جوهريا من العناصر اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية من جانب هذه الأطراف (مجاهد، ١٩٩٧).

المتطلبات المهنية للإفصاح البيئي:

ونعني بالمتطلبات المهنية المحاسبية الاعتبارات المحاسبية التي يجب مراعاتها في تحديد الوضع الملائم لظهور البيانات المتعلقة بالمركز المالي للشركات وتشمل هذه المتطلبات:

-السياسات المحاسبية: وهي تلك السياسات التي تتبعها الشركة وتطبقها عن إعداد وعرض القوائم المالية وتؤثر تأثيراً مهماً في نتائج الأعمال والمركز المالي والتغيرات التي تطرأ عليه، ويعبر الإفصاح عن السياسات المحاسبية البيئية وثيقة مهمة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام البيئية الواردة في القوائم المالية وتساعد على معرفة وفهم من يستخدمون هذه القوائم للسياسات المحاسبية التي أعدت أساسها (أحمد، 2014)

- استمرارية الشركة: تعد الشركة قوائمها المالية على أساس الإستمرار في مزاولة النشاط طالما ليس هناك دليل يشير الى عكس ذلك. وأن بقاء الشركة واستمرارها في المدى الطويل يحتم عليها أن تستوفي المسؤولية البيئية إلى جانب العوامل الاقتصادية، ولذا لم يعد من المقبول وجود شركة تسبب إنتهاكات بيئية وتخل بمسئولياتها البيئية، إذ لا بد من الإفصاح عن الالتزامات المترتبة على المسؤولية البيئية في صلب القوائم المالية مع الإشارة في الايضاحات المتممه للقوائم المالية لطبيعة المخالفات البيئية التي تهدد إستمرارية الشركة، والإجراءات التي اتخذتها لتصحيح الوضع إن وجدت (أحمد، 2014).

مفهوم حوكمة الشركات:

تعود جذور حوكمة الشركات إلى الثلاثينيات من القرن المنصرم، كنتيجة لأعمال الأمريكيين Berle Means المتخصصين في مجال إدارة الأعمال، حيث يعدان أول من

وتحقيق المنافع المرجوة منه. وتذكر دراسة (أحمد ، 2014) أن متطلبات الإفصاح البيئي الرئيسية تقيم الي :

أ- متطلبات عامة للإفصاح البيئي:

تمثل المتطلبات العامة للإفصاح البيئي الركائز الأساسية التي تستند إليها عمليات نجاح هذا الإفصاح في تحقيق الأهداف المرجوة منه وتشمل :

-ضرورة وجود تنظيم مهني قوى يتولى وضع المعايير المهنية المقبولة والمتعلقة بالإفصاح البيئي ومراقبة تطبيقها.
-إنشاء أجهزة حكومية تتولى مراقبة تنفيذ المشروعات لقوانين ونظم حماية البيئة وتوقيع العقوبات المالية وغير المالية على الشركات التي تخالف القوانين والنظم.

-العمل على وضع وتحديث تشريعات قانونية تشمل الجوانب المختلفة للمسئولية الاجتماعية وخاصة

الجانب البيئي منها كي تسترشد بها الشركات وتكون مرجعاً لها عند حدوث خلافات بين الشركات والجهات الرقابية.

-ضرورة تدخل الدولة والمنظمات المهنية والعلمية المحاسبية وجماعات حماية البيئة لجعل الإفصاح البيئي إلزامياً كخطوة أولى بالنسبة للشركات التي تسبب منتجاتها تلوث خطير للبيئة مثل صناعة الأسمنت والبتروكيمياويات، مما يؤدي في النهاية إلى تعميم هذا الإفصاح على مستوى جميع الشركات الصناعية ذات الصلة بالبيئة.

متطلبات خاصة للإفصاح البيئي:

وهي المحتويات الأساسية من البيانات المالية والكمية اللازمة للإفصاح البيئي وتشمل :

-البيانات المالية المتعلقة بالتكاليف والمنافع البيئية.

-البيانات غير المالية الكمية والفنية المتعلقة بالأداء البيئي.

- الحكمة ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- التحاكم طلباً للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

ب) تعريف الحوكمة اصطلاحاً:

لقد قدمت العديد من التعاريف الحوكمة الشركات في السنوات الأخيرة نظراً لشمولية هذا المفهوم وارتباطه بالعديد من المجالات من جهة واختلاف الاتجاهات الثقافية والخلفيات الفكرية للمهتمين به من جهة أخرى، مما دفع بعض الباحثين إلى تصنيف مختلف التعاريف المتعلقة بحوكمة الشركات في شكل محاور يركز كل منها على جانب من الجوانب التي تغطيها حوكمة الشركات وهي كما يلي:

المحور الأول: توجيه أداء الشركات وراقبتها، والذي يركز على ارتباط حوكمة الشركات بقضايا الشركات المتمثلة بتوجيه ورقابة الأداء، ولعل تعريف الحوكمة حسب تقرير كادبوري (Cadbury) الصادر عن سوق لندن للأوراق المالية في 1992م على أنها: "الحوكمة نظام بموجبه تدار الشركات وتراقب" هو التعريف الأسهل والأكثر شيوعاً في هذا المجال.

المحور الثاني: تحديد الأطراف ذات الصلة بحوكمة الشركات وتوضيح الواجبات والمسؤوليات والسلطات الممنوحة لهم وفقاً لمفاهيم محددة، والذي يركز على الأطراف ذات الصلة بحوكمة الشركات، ويسلط الضوء على بعض المفاهيم التي تستند إليها، إذ تعد حوكمة الشركات وفقاً لذلك الطريق التي يمكن لمجلس الإدارة والمدراء وكذلك المدققين في الشركة

تتناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك عام 1932م. وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة، وقد تعاضم هذا الاهتمام خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الأزمة الآسيوية عام 1997م وما خلفته من فضائح مالية وإفلاس للعديد من الشركات والمصارف المالية عبر العالم. (بوشامى، 2022) (1)

وفيما يلي تناول لتعريف الحوكمة في اللغة والاصطلاح

أ) تعريف الحوكمة لغوياً:

يعتبر مصطلح "حوكمة الشركات" ترجمة للأصل الانجليزي (Corporate Governance) الذي ظهر في بادئ الأمر من قبل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تم التوصل إلى هذه الترجمة في مجمع اللغة العربية بمصر، على غرار الأردن، الذي استقر مجمع اللغة العربية هناك إلى ترجمته بـ "الحاكمية المؤسسية"، كما سبقت ترجمات أخرى لنفس المصطلح مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، وغيرها من المصطلحات الأخرى، بالإضافة إلى عدد من البدائل مثل أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات والإدارة النزيهة وغيرها .

إلا أن مصطلح الحوكمة المؤسسية أو حوكمة الشركات هو الأكثر شيوعاً واستعماله من طرف الكتاب والباحثين الاقتصاديين.

- الحوكمة لغوياً: معناها الحكم أو التحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع ضوابط وقيود تحكم العلاقات داخل المنظمة، ويتضمن مصطلح الحوكمة العديد من الجوانب منها:

الشهيد حمة لخضر الوادى- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج7، ع2، ص ص 588-607

(بوشامى، عبد القادر (2022) نماذج حوكمة الشركات في العالم: 1 دراسة تجارب دولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة

د- **طبيعة السوق:** من المؤكد أن السوق يترك بتأثيراته الداخلية والخارجية على الشركة من حيث قدرتها على أداء مهامها ونجاحها في إدارة مخاطر السوق ومراقبة النتائج.

المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى التقليل من تعارض المصالح بين هذه الأطراف. (إضاعات مالية ومصرفية، 2010)⁽²⁾

أ- **مجلس الإدارة:** يجب أن يتضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وأن يحتل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أداء الشركة، وتحقيق مصلحة المساهمين وكافة أصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة عادلة يجب عليهم وضع الأهداف ومراقبة الأداء وضمان الشفافية في ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة والإفصاح ونزاهة حسابات الشركة والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة وممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة من أجل تحقيق أهداف الشركة.

ويعتبر مجلس الإدارة ولجنة المراجعة الداخلية من أهم النيات حوكمة الشركات الداخلية حيث يعد مجلس الإدارة السلطة المسؤولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات، ومتابعة أداء الشركة وفقاً لنظامها الأساسي ووفقاً لنظرية الوكالة؛ فإن مجلس الإدارة يعد الآلية المناسبة للحد من فساد المديرين التنفيذيين، ودفعهم للعمل لمصلحة المساهمين والملاك وأصحاب المصلحة، وذلك

من خلاله تحمل مسؤولياتهم بكل عدالة وشفافية ومواجهة مسائلة حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن ذلك،

المحور الثالث: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها لحملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين، والذي يركز على أهداف حوكمة الشركات وأهميتها كمصدر قيمة لحملة الأسهم ضمن النطاق المحدود لها ومصدر قيمة لأصحاب المصلحة الآخرين ضمن النطاق الأوسع للحوكمة.

النيات ومحددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توفر مستوى جودة المحددات الحوكمة الخارجية والداخلية، ونعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من المحددات كما يلي:

المحددات الخارجية ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة.

أ- **البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار** والتي تتعلق بطبيعة النظام القانوني والاقتصادي والاجتماعي السائد كالقوانين المنظمة لسوق العمل مثل قانون الشركات وسوق المال، تنظيم المنافسة، منع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.

ب **الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق** وتتعلق بالتقيد بمعايير موحدة تكون ملزمة التطبيق لتعزيز خاصية المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية على المستوى العالمي ووضع آلية للتقيد بها.

ج- **مصادر التمويل:** هناك أهمية كبيرة للحوكمة بالنسبة للمستثمرين مصادر التمويل" في الأسواق المالية لأن مصدر تمويلي يتطلب حوكمة فعالة.

(إضاعات مالية ومصرفية (2010)، نشره توعوية يصدرها 2 معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد. 03.

لمتخذي القرارات الإستراتيجية والتشغيلية بكفاءة، فإن هذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي.

د قيم الشركة: وهي التي تتعلق بالسلوك الأخلاقي للشركة وبمستويات عالية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة

رابعاً: آليات حوكمة الشركات

وتتضمن حوكمة الشركات عدة آليات يتم تصنيفها عادة إلى آليات داخلية وأخرى خارجية. وتتمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في مجموعة القواعد والوسائل التي تتم داخل الشركة للرقابة والإشراف الفعال على الممارسات التي تتخذها الإدارة التنفيذية بهدف زيادة جودة التقارير المالية، وضمان الحفاظ على مصداقية التقارير المالية (خليل ونور الدين، ٢٠١٩).^(٦)

رابعاً: الإطار القانوني الليبي لحوكمة الشركات:

(أ) ليبيا :

ليبيا أو (رسمياً: دَوْلَةُ لِيْبِيَا، هي دولة عربية تقع في شمال أفريقيا، يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر شرقاً والسودان إلى الجنوب الشرقي وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس إلى الغرب. وتبلغ مساحتها ما يقرب من 1.8 مليون كيلومتر مربع (700.000 ميل مربع)، وتعد ليبيا رابع أكبر دولة مساحةً في أفريقيا، وتحتل الرقم 17 كأكبر بلدان العالم

من خلال استخدام أنشطة الضبط والمراقبة؛ إذ يمتلك مجلس الإدارة السلطة القانونية لمراقبة أعمال الإدارة التنفيذية وتقييم أدائهم (خليل ونور الدين، ٢٠١٩).^(٣)

أما بالنسبة إلى لجنة المراجعة، فإنها عبارة عن لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة يكون هدفها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته، والتأكد من سلامة الرقابة الداخلية، وضبط جودة التقارير المالية (عبد الفتاح ، (٢٠١٣).^(٤)

ويُعد وجود لجنة المراجعة أحد عوامل تقييم مستويات الحوكمة التي تطبق في الشركة؛ إذ تقوم بدور فعال في ضمان جودة التقارير المالية، وزيادة مستوى الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال الإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للشركة، والعمل على التزام الشركة بمعايير التقرير المالي الدولية 2021 (Almaqtari et al.,^(٥)

ب الهيكل التنظيمي: الذي يعد إعداد جزء من مسؤولية مجلس الإدارة ويتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة لعرض وتحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وتفويض السلطات من أجل بلوغ النتائج المرجوة.

ج- النظام المحاسبي: وهي الأداة التي توفر ما يحتاج إليه مستخدمو البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات لأن النظام المحاسبي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات

on IFRS adoption: A comparative study of Saudi Arabia, Oman, and the United Arab Emirates. Journal of Heliyon, 7, 1-17.

<https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e05848>.

(خليل، بوزدي ونور الدين، شنوفي (2019) حوكمة الشركات ⁶ في بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، ع(5)، ص 509-490

(خليل، بوزدي ونور الدين، شنوفي (2019) حوكمة الشركات ³ في بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، ع(5)، ص 509-490

(عبد الفتاح، سعيد توفيق (2013) علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية- دراسة إختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق

Almaqtari, F. A., Hashed, A. A. & Shamim, M. (2021). Impact of corporate governance mechanism

في الاقتصاد الليبي دوراً أكثر فاعلية في إعادة توزيع تدفقات رأس المال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية في البلاد ومن أجل تلبية المعايير الدولية مصرف ليبيا المركزي (2010) ويتكون القانون من جزأين، الجزء الأول يختص بالأحكام المنظمة لعمل مصرف ليبيا المركزي، ويحدد صلاحياته واطاره التشغيلي، بالإضافة إلى تحديد علاقته القانونية الدقيقة بالحكومة الليبية، بينما يغطي الجزء الثاني الأحكام والقواعد المنظمة لتأسيس وعمل المصارف التجارية والإشراف عليها. ويتكون هذا الجزء من بعض الأحكام المتعلقة بقضايا حوكمة الشركات مثل هيكل مجلس الإدارة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، والرقابة الداخلية، ومع ذلك، فإن هذا القانون لم يشمل ويفصل العديد من جوانب حوكمة الشركات مثل حقوق المساهمين ولجان مجلس الإدارة، والافصاح والشفافية.

دليل الحوكمة للقطاع المصرفي (2010): في البداية، أصدر مصرف ليبيا المركزي إرشادات توجيهية لمجالس إدارة المصارف بشأن الحكم المؤسسي، وذلك في سنة 2006 وبالرغم من أن هذه الإرشادات التوجيهية كانت خطوة أولية تحتوي على إرشادات عامة تستند إلى توصيات لجنة بازل (1999) لتحسين ممارسات حوكمة الشركات في المصارف، إلا أن المصارف الليبية تجاهلت التقيد بما جاء بها لعدة أسباب أهمها: (Zagoub, 2011).⁽⁹⁾

- في ذلك الوقت معظم أعضاء مجلس الإدارة ليسوا على دراية كافية بتطور وأهمية حوكمة الشركات

مساحة. كما تحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطات نفطية مؤكدة لبلد في العالم وعاصمة ليبيا هي طرابلس والتي تعد أيضاً أكبر مدن البلاد. تقع في غرب ليبيا ويسكنها أكثر من مليون نسمة من إجمالي عدد سكان البلاد الذي يتخطى ستة ملايين نسمة. أما ثاني أكبر مدينة فهي بنغازي، وتقع في شرق ليبيا بعدد سكان يصل إلى 700.000 نسمة.

(ب) قوانين حوكمة الشركات في ليبيا

وتحدد العديد من القوانين واللوائح الإطار القانوني للحوكمة الشركات في ليبيا. فالمصادر الرئيسية للإطار القانوني الحوكمة الشركات في ليبيا هي قانون المصارف (2005) دليل حوكمة الشركات للقطاع المصرفي، (2010) قانون النشاط التجاري (2010)، ولائحة حوكمة الشركات للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي (2007). هذه القوانين واللوائح أصدرت خلال الفترة (2000-2010) في إطار تعزيز عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية، مثل السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في الاقتصاد الوطني، مما يمهّد الطريق لخصخصة عدد من مصارف وشركات القطاع العام، وجذب الاستثمار الأجنبي (Ali, 2010) ⁽⁷⁾

حيث هذه القوانين واللوائح تضمنت مجموعة من القواعد والأحكام ذات الصلة بحوكمة الشركات. (Zagoub, 2017)⁽⁸⁾

قانون المصارف (2005): هدف القانون إلى إعادة هيكلة وتحديث المصارف الليبية من أجل إعطاء قطاعات المختلفة

FRAMEWORK IN LIBYA, Corporate Ownership & Control / Volume 17, Issue 1, Autumn 2019

⁹ Zagoub, A. A. (2011). Corporate governance in Libyan commercial banks (Doctoral dissertation, University of Dundee). Retrieved from <https://ethos.bl.uk/OrderDetails.do?uin=uk.bl.ethos.629586>

⁷ Ali, R. (2010). The legal environment for investment in Libya. Retrieved from http://www.mideastlaw.com/middle_eastern_laws_libya.html

⁸ Zagoub, ali, awad (2019) AN OVERVIEW OF THE CORPORATE GOVERNANCE

- لائحة الحوكمة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي (2007) تحدد هذه اللائحة القواعد والمعايير التي تحكم إدارة الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وتهدف لضمان الالتزام بأفضل الممارسات لحماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصلحة. وتشكل هذه اللائحة خطأ توجيهيا لجميع الشركات المدرجة في البورصة ما لم تنص لائحة أخرى أو قرار من لجنة إدارة السوق على الالتزام ببعض الأحكام الواردة فيه. كما تقوم الشركة بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة حول الأحكام السارية في هذه اللائحة والأحكام التي لم يتم تطبيقها وأسباب ذلك، أي تستخدم اللائحة مبدأ (الامتثال أو التبرير) لفرض تطبيق قواعد الحوكمة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

(ج) هيكل ملكية الشركات في ليبيا

على الرغم من أن الحكومة الليبية ومصرف ليبيا المركزي قد بدأ في خصخصة الشركات والمصارف المملوكة للدولة، وإنشاء سوق الأوراق المالية والسماح للأفراد والمستثمرين الأجانب بالمشاركة في الاقتصاد الوطني، فإن الدولة لا تزال تملك وتسيطر على حصة كبيرة من ملكية معظم الشركات الليبية. على سبيل المثال، تسيطر الحكومة الليبية، بشكل مباشر أو غير مباشر، على غالبية الأصول والشركات في ليبيا، من خلال محفظة كبيرة تتألف من الصناعات والمؤسسات المالية والشركات المملوكة للدولة، والتي تشكل الأغلبية الساحقة من الأنشطة الاقتصادية (2005) (Porter and Yergin, ¹⁰).

- أن مصرف ليبيا المركزي لم يفرض ويراقب التقيد بهذه الإرشادات لأنها لم تكن إلزامية لذلك قام مصرف ليبيا المركزي بتطوير وإصدار دليل قواعد حوكمة الشركات للقطاع المصرفي في سنة 2010، كقواعد ملزمة لجميع المصارف الليبية. وقد تمثل الهدف من هذا الدليل في ضمان امتثال المصارف الليبية لممارسات حوكمة الشركات السليمة التي تضمن حماية المساهمين وأصحاب المصلحة، ويتكون الدليل من ستة أجزاء هي: التعريفات حقوق المساهمين مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة الإفصاح ومتطلبات أخرى وسيتم عرض الجوانب الرئيسية لهذا القانون لاحقا.

- قانون النشاط التجاري (2010): لقد كان أول قانون تجاري في ليبيا هو الصادر في عام 1953 والذي استبدل في عام 2010 بقانون النشاط التجاري الليبي. ينظم القانون أنواعاً مختلفة من الشركات يشرح جميع التفاصيل اللازمة لإنشاء وتسجيل وإدارة وافلاس وحل كل الأنواع المختلفة من الشركات وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أنه تم تنقيح القانون وتحديثه كجزء من خطة الإصلاح الاقتصادي، إلا أن القانون لم يشمل العديد من جوانب حوكمة الشركات فلم يقدم هذا القانون سوى التوجيهات العامة بشأن بعض جوانب الحوكمة مثل اجتماع الجمعية العامة وتعيين والتزامات مجلس الإدارة، وتعيين ومسؤوليات لجنة المراقبة.

Retrieved from
<https://ru.scribd.com/document/82005872/Libya-Economic-Strategy>

¹⁰ Porter, M. E. & Yergin, D. (2006). National economic strategy: An assessment of the competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya. Tripoli, Libya: The General Planning Council of Libya.

للدولة هو الهدف الاجتماعي، ومع ذلك، فقد فشلت الدولة ومؤسساتها في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام. وقد غزي ذلك إلى عدم استقرار النظام الاقتصادي والتنظيم الإداري، وعدم الاستقرار المؤسسي على جميع المستويات الحكومية، والحصار الاقتصادي، والعقوبات على الدولة الليبية خلال الفترة 1980-1990

ومع ذلك، ووفقاً لإطار الحكومة الليبية للخصخصة، فإن من المتوقع أن تتخفف هذه الملكية العالية للدولة في الاقتصاد الليبي بشكل كبير عندما تنتهي الحكومة من عملية الخصخصة وتوجد الآن ثلاثة أنواع رئيسية من هياكل الملكية في ليبيا: مملوكة للدولة، ملكية مختلطة، وملكية خاصة. وتتألف الملكية المختلطة من الحكومة الليبية والمستثمرين المحليين (القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، في حين أن الملكية الخاصة هي التي يملكها المستثمرون المحليون (القطاع الخاص).

(هـ) الإفصاح والشفافية في القانون الليبي

لقد وردت معظم متطلبات الإفصاح والشفافية الإلزامية في قانون النشاط التجاري (2010). حيث أعطى هذا القانون الاهتمام للتقارير المالية وتفسيره المتكامل للوضع المالي للشركة بفرض هذا القانون على الشركات الإفصاح عن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير المدير التنفيذي وتقرير لجنة المتابعة وتقرير المراجع الخارجي، وعلى الرغم من اشتماله على هذه المتطلبات لم يقدم القانون التوجيهات والإرشادات اللازمة بشأن الإفصاحات أو المعايير المحاسبية التي ينبغي اعتمادها لقياس الإفصاح عن هذه المتطلبات. علاوة على ذلك، لم يطلب القانون من

علاوة على ذلك، تحتفظ الدولة الليبية بمواقع احتكارية قوية في قطاعات البنية التحتية الرئيسية مثل الاتصالات والكهرباء بالإضافة إلى القطاع المصرفي

(¹¹) (World Bank Report, 2006)

في القطاع المصرفي، لا تزال الدولة الليبية تسيطر على نسبة كبيرة منه، حيث تشير الأرقام الواردة في تقرير مصرف ليبيا المركزي عن المصارف التجارية لسنة 2016 إلى أن الحكومة الليبية تمتلك حوالي 75% من إجمالي أصول المصارف، بينما يمتلك المستثمرون الأفراد المحليون نسبة 18% بينما يمتلك المستثمرون الأجانب 7%.

بدأ التحرك نحو اقتصاد السوق في ليبيا منذ سنة 2000، مع تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي وإطلاق برنامج الخصخصة، فقد أعلنت الحكومة الليبية عن هدفها المتمثل في نقل ملكية 360 مؤسسة إلى القطاع الخاص خلال 4 سنوات فقط (Abdo, 2015). (¹²)

وعلى الرغم من أن هذه السياسة الاقتصادية سمحت للشركات الخاصة بالتنافس واستبدال القطاع المملوك للدولة، فإن ممارسة الخصخصة لم تكن قادرة على مساعدة الاقتصاد بسبب غموض هذه الممارسة. بالإضافة إلى ذلك، أدى بيع الشركات الصغيرة والفاشلة إلى الخوف، وبالتالي عدم رغبة الجمهور في تشجيع هذه السياسة، ولم يسمح إلا لمن يملك السلطة والمال لشراء الشركات (2010) (Larbsh, (¹³).

لقد هيمنت الحكومة على الاقتصاد على مدى الأربعين سنة الماضية، وكان الهدف الرئيسي لمعظم المؤسسات المملوكة

University of Glasgow). Retrieved from <http://theses.gla.ac.uk/6423/>

¹³) Larbsh, M. M. (2010). An evaluation of corporate governance practice in Libya: Stakeholders' perspectives (PhD, Nottingham Trent University). Retrieved from <https://core.ac.uk/download/pdf/30624419.pdf>

¹¹) World Bank. (2006). Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya Country economic report (Report No. 30295-LY). Washington DC, the USA. Retrieved from <http://siteresources.worldbank.org/INTLIBYA/Resources/libyacountryeconomicreport.pdf>

¹²) Abdou, A. (2015). Towards a new solution of minority shareholder protection in Libya: Letting the minority shareholders have a voice (PhD thesis,

دراسة (عمرو، (٢٠١٠) بعنوان أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

استهدفت الدراسة اختبار أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وتمثلت مشكلة الدراسة أنه بالرغم من أهمية المحاسبة البيئية وضرورة توجيه جهود المحاسبين والمراجعين إلى أهمية هذا الفرع من فروع المحاسبة وعناصره إلا أن هناك قصوراً من جانب الهيئات المهنية المحاسبية المختصة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الكافية والشاملة التي تغطي هذا الفرع وبعض النقص في الارشادات المحاسبية الملزمة الدافع وراء اهتمام العديد من البحوث المحاسبية واستمدت الدراسة أهميتها من حيث أن بعض المستثمرين بدوا أن إفصاح الشركات عن أدائها البيئي هو بمثابة إشارة عن مدى نزاهة الشركة ومدى التزامها بالقوانين والتشريعات البيئية. لذا اتجهت الدراسة الى اختبار أثر بعض آليات وقواعد حوكمة الشركات التي تضمنها دليل حوكمة الشركات المصرية مثل تشكيل مجلس الإدارة وجودة لجنة مراجعة وهيكل ملكية على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري من جانب بعض الشركات الملوثة للبيئة. وقامت الدراسة باختيار الفرضيات الآتية: تؤثر زيادة نسبة المديرين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة إيجاباً على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : يعد الإفصاح البيئي في معظمه إفصاحاً اختيارياً حيث تمتلك إدارة الشركة الحرية الكاملة بشأن كمية ونوعية المعلومات في القوائم المالية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة نشر هيئة الرقابة المالية قائمة بالشركات المقيدة في البورصة والتي تعمل في مجالات تفترض أنها ملوثة.

الشركات الإفصاح عن معلومات حول المساهمين الرئيسيين وحقوق التصويت وسياسة مكافآت أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ومؤهلاتهم، وعوامل الخطر التي يمكن التنبؤ بها، وسياسات حوكمة الشركات وكيفية تم تنفيذها.

لا يزال الإفصاح والشفافية من أكبر المشكلات في قطاع الشركات الليبي، حيث تثار العديد من القضايا حول توقيت الإفصاح بشكل خاص. ويشير واقع الحال أن أفضل شركة أصدرت تقاريرها السنوية بعد خمسة أشهر من نهاية السنة المالية، ونتيجة لذلك، فقدت التقارير السنوية للمعلومات موثوقيتها وفائدتها للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، علاوة على ذلك، لا تحتوي التقارير السنوية إلا على البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة وتقارير مراجعي الحسابات الخارجيين. على سبيل المثال، لا تفصح التقارير السنوية عن بيانات التدفقات النقدية، أو معلومات حول حقوق الملكية والتصويت، أو المالكين الرئيسيين، أو مشاركة المساهمين الرئيسية في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، أو سياسات المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، أو المخاطر علاوة على ذلك، لا يوجد إفصاح عن معلومات حوكمة الشركات، مثل تكوين مجلس الإدارة ومؤهلات المديرين ومدى امتثال الشركة لممارسات حوكمة الشركات (الجهاني 2013).

ويعزى هذا الوضع لعدة أسباب، أهمها أن قانون النشاط التجاري وقانون المصارف لم يقدم مبادئ توجيهية للإفصاح والشفافية، أو أي معايير محاسبية ينبغي اعتمادها، فهناك نقص كبير في التشريعات المتعلقة بشروط الإفصاح، وإذا كانت هناك متطلبات، فقد ركزت فقط على إفصاحات محددة للهيئات المشرفة والمنظمة، وتجاهلت الإفصاح للمساهمين وأصحاب المصلحة

فيما يلي عرضاً للدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث مرتبة تصاعدياً وفقاً للتاريخ :

تقليل المشاكل الحاصلة بسبب الفجوة بين حملة الأسهم والمدبرين التنفيذيين بسبب الممارسات السلبية للمدبرين التنفيذيين، وبالتالي تساعد على فرض نوع من السيطرة على المدراء تجعلهم يهتمون بتحقيق مصالح حملة الأسهم. 3- هناك تباين في مستوى الإفصاح في الشركات عينة الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة إفصاح (80%) وأدنى نسبة إفصاح (56%) وبلغت شبة متوسط الإفصاح (68%). وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: 1- ضرورة إقامة الندوات والمؤتمرات لترسيخ مفهوم حوكمة الشركات وبيان الفوائد التي تأتي من تطبيق هذا المفهوم. 2- يجب أن يكون للشركات المساهمة وبناء على توصية لجنة المراجعة مراجعا مستقلا لا تربطه أي علاقة بالشركة ككل وبأي شكل من الأشكال، لمواجهة أي تدخل في عمله، وأن يكون تقريره عن الحسابات الختامية يعبر عن الأحداث الاقتصادية التي حدثت في الشركة.

دراسة (قروانى ، 2015) (15) بعنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولابتي ورقلة وغرداية

حاولت هذه الدراسة إبراز إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي وكيفية الاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصادقية في المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية، وهذا من خلال استخدام آليات الحوكمة والتي من أهمها المراجعة الداخلية، بمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية، بحيث تعدد الأبعاد المحاسبية لحوكمة

دراسة (العزى، 2014) (14) بعنوان : تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

تهدف هذه الدراسة في الجانب النظري إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها وركائزها وآلياتها الداخلية والخارجية، وكذلك التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته ومقومات ومحددات الإفصاح المحاسبي، والوقوف على العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح المحاسبي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم صياغة أربع فرضيات نصت الأولى على وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح، والثانية تتعلق بوجود علاقة بين لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، والثالثة بوجود علاقة بين كبار حملة الأسهم ومستوى الإفصاح، والرابعة بوجود علاقة بين تركيز الملكية ومستوى الإفصاح، في عينة من المصارف العراقية الخاصة بلغت عشرة مصارف ولمدة خمس سنوات من 2007 - 2011 وبمعدل خمسين مشاهدة، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية والوصفية عن طريق استخدام نموذج الانحدار المتعدد، وأظهرت النتائج بوجود علاقة بين كل من حجم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، وهناك بعض آليات الحوكمة لم يستطيع الباحث تطبيقها لعدم وجود معلومات كافية عنها مثل (تعويضات الإدارة التنفيذية)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية ومنها: 1- لا يوجد نص أو تشريع قانوني صريح يؤكد على تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في العراق إنما يوجد ضمنا في التشريعات التي تحكم عمل الشركات العراقية. 2- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات بصورة جيدة إلى

(قروانى، أسامة (2015) أثر تطبيق حوكمة الشركات على 15 جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولابتي ورقلة وغرداية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،

(العزى، أحمد مهدي هادي (2014) تحليل أثر حوكمة 14 الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج(16) ، ع4، ص ص 214-240 ،

2. أن تخضع الشركات لأليات حوكمة الشركات السابق الإشارة إليها في متن البحث

أدوات وإجراءات الدراسة:

بشأن أدوات الدراسة، فقد تم الإستناد إلى البيانات الثانوية Data Secondary الواردة بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة بالإضافة إلى الإستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للشركات محل الدراسة.

كما تتمثل إجراءات الدراسة، في تجميع القوائم والتقارير المالية لشركات العينة وإجراء تحليل محتوى لها .

أدوات التحليل الإحصائي:

تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لتوصيف بيانات عينة الدراسة علي مدار فترة الدراسة وهي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدني قيمة وأعلي قيمة، ويوضح الجدول نتائج الإحصاء الوصفي بمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة (: علي النحو التالي:

الشركات ومنها تحقيق الرقابة المحاسبية، تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور المراجعة الداخلية والخارجية وضرورة وجود لجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية ومستوى جودتها ومدى أهمية الإفصاح، بحيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ما ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي.

أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إختبار فرض البحث والكشف عن أثر الإفصاح البيئي على أليات حوكمة الشركات يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية خلال الفترة، وقد تم مراعاة توافر الشروط التالية في إختيار عينة الدراسة:

1. أن تتبنى الشركات مبدأ الإفصاح البيئي من خلال الإعلان عن إلتزامها البيئي وما تنفقه من مصروفات بيئية

جدول (1) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Descriptive Statistics			
	Mean	Standard Deviation	Minimum	Maximum
GOV	0.139	0.089	0.105	0.229
CSR	0.753	0.213	0.454	0.563
EARN	0.175	0.435	0.098	0.315
LEV	0.894	0.214	0.094	0.914
SIZE	1.987	1.337	.017	2.087
ROA	2.541	0.543	1.590	2.021

لاستكشاف العلاقات المبدئية بين متغيرات الدراسة كما هو موضح بالجدول التالي:

ويوضح جدول (2) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة ، فقد استند الباحث علي معامل ارتباط بيرسون

جدول (2) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variable	GOV	CSR	EARN	LEV	SIZE	ROA
GOV						
CSR	0.729**					
EARN	0.663**	0.543**				
LEV	0.615**	0.321*	0.320*			
SIZE	0.714*	0.321**	0.221**	0.147**		
ROA	0.829*	0.298**	0.176**	0.187*	0.113*	

*الارتباط معنوي عند مستوي معنوية (0.05) **الارتباط معنوي عند مستوي معنوية (0.01)

المتغيرات المستقلة لتحديد درجة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد MULTICOLLINEARITY بين كل أو بعض المتغيرات المستقلة، فإذا كانت إحصائية معامل تضخم التباين أكبر من (10) أو مؤشر التباين المسموح به أقل من (0.01) فإن هذا يعني وجود ارتباط خطي ذاتي متعدد مرتفع بين المتغيرات.

قائمة المراجع

- احمد رجب عبد الله، المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية والاتجاهات السلوكية، (الاسكندرية : مؤسسات شباب الجامعة , 1984م).

يوضح الجدول السابق:وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح البيئي وتطبيق آليات حوكمة الشركات بالشركات الليبية.

ولاختبار فرض الدراسة الرئيسي والذي ينص علي: وجود علاقة ذات دلالة معنوية للإفصاح البيئي على العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات بالشركات الليبية

وذلك من خلال استخدام نموذج وكذلك تحديد قيمة معامل التحديد R^2 لكل نموذج وتحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية F-TEST ثم استخدام اختبار T-TEST لاختبار معنوية معاملات الانحدار وعند اجراء تحليل الانحدار المتعدد ثم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) ومؤشر التباين المسموح به TOLERANCR لكل متغير من

- جورج دانيال غالي, تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصر وتحديات الألفية الثالثة, (الاسكندرية: دار الجامعة للطباعة والنشر, 2001م).
- حاكم محسن محمد, حمد عبد الحسين راضي, حوكمة البنوك وأثرها في الأدوات والمخاطرة, (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع, د.ت).
- خالد الخطيب, المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق, (دمشق: دار زهران للنشر والتوزيع, 2011م).
- طارق بدالعال حماد, التقارير المالية, (الاسكندرية: دار الجامعة, 2009م).
- طارق عبد العال حمادة, المحاسبة الابتكارية دوافعها وأساليبها وآثارها, (الاسكندرية: دار الجامعة, 2011م).
- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون, أسس المراجعة الخارجية, (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث, 2007م).
- عبدالفتاح محمد الصحن وآخرون, المراجعة الخارجية موضوعات متخصصة, (الاسكندرية: دار الجامعة, 2000م).
- عبد اللطيف محمد باشيخ, توفيق بن عبد الحسن الخيال, محمود بن عمر باعيسي, قراءة القوائم المالية, (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز, د.ت).
- عطا الله وراد خليل, محمد عبد الفتاح العشماوي, الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة, (دمشق: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع, 2008م).
- محمد سمير الصبان, عبد العظيم هلال, الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات, (الاسكندرية: الدرا الجامعة, 2002م).
- محمد مصطفى سليمان ودور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري, (الاسكندرية: دار الجامعة, 2009م).
- وليد ناجي الحيال, دراسات في المشاكل المعاصرة, (عمان: دار الميسرة للنشر, 2002م).
- احمد جاسم حميد وآخرون, تحديد أثر الإفصاح الاختياري علي تكلفة رأس المال - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية, (العراق: جامعة تكريت, كلية الإدارة والاقتصاد, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 12, العدد 2016, 34م).
- طارق مختار محمد تقييم أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي علي مخاطر الأعمال بالتطبيق علي شركات البتروكيماويات, (القاهرة: جامعة طنطا, كلية التجارة والمجلة العلمية للتجارة والتمويل, المجلد 2, العدد 1, 2014م).
- طلعت عبد العظيم متولي, نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري - بالتطبيق علي بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية, (القاهرة: جامعة طنطا, كلية التجارة, المجلة العلمية للتجارة والتمويل, المجلد 1, العدد 1, 2007م).
- طه عليوي ناصر, هيثم الحفاف, أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - دراسة استطلاعية لآراء عينه من المنشآت الصناعية, (بغداد: جامعة الموصل وكلية الإدارة والاقتصاد, الإدارة والاقتصاد, العدد 1, 2012, 92م).
- عارف عبد الله عبد الكريم, الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية, (القاهرة: جامعة طنطا, كلية التجارة, المجلة العلمية للتجارة والتمويل, العدد 1, 2003م).
- عبد الرحمن محمد رشوان, دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال, (الجزائر: جامعة أم البواقي, كلية للتجارة, مجلة الدراسات المالية, المجلد 4, العدد 2, 2017م).

(الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 2، 2017م).

- محمد المعتز المجتبى إبراهيم، أثر فجوة التوقعات على مستوى الثقة في التقارير المالية ومصالح المستخدمين - دراسة استطلاعية على عينة من البنوك التجارية ومؤسسات القاطع العام بالسودان، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، المجلد 7، العدد 25، 2016م).

- محمد المعتز المجتبى إبراهيم، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية، (الرياض: جامعة الطائف، كلية العلوم الإدارية والمالية، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد 16، 2015م).

- محمد صابر حمودة السيد، نحو مؤشر للإفصاح الإجمالي والاختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال، (القاهرة: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 3، العدد 1، 2016م).

- محمد محمد إبراهيم مندور، دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي، (القاهرة: جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 4، العدد 1، 2016م).

- محمد محمد رزق عشري، أثر الإفصاح المحاسبي البيئي في زيادة فعالية قرارات الاستثمار في منظمات الأعمال، (القاهرة: جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 1، 2011م).

- هاني خليل فرح، العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وقيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة، (القاهرة: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2007م).

- وفاء يوسف أحمد حسب الله، تفعيل دور مراقب الحسابات والمراجع الداخلي في تحسين جودة الإفصاح

- عبد الوهاب نصر علي، أحمد كامل سالم والمحاسبة عن الأدوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياحية، (القاهرة: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة العلوم الإدارية 2010م).

- عصام عبد المنعم إسماعيل، إطار مقترح لتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XpRL) لتحقيق الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة علمية متخصصة، العدد 2، 2016م).

- عفاف إسحق أبو زر، المحاسبة البيئية الإطار الفكري ومقومات التطبيق، (القاهرة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات العليا المجلد 30، العدد 1، 2007م).

- فارس جميل حسين الصوفي، حسن فليح مفلح القطيش، أهمية تكاليف الإفصاح البيئي في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، (عمان: جامعة الإسراء الخاصة، كلية التجارة، مجلة بغداد الاقتصادية الجامعة، العدد 29، 2012م).

- ماجد مصطفى علي الباز، العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح مؤشرة مقترح للإفصاح الاختياري مع أدلة تطبيقية، (القاهرة: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مجلة علمية متخصصة ومحكمة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة، العدد 4، 2017م).

- مجدي مليجي عبد الحكيم، تطوير القياس المتوازن للأداء كمدخل لقياس الشفافية في التقارير المالية المنشورة بمنشآت الأعمال المصرية، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة علمية توفرها كلية التجارة، المجلد 1، العدد 2، 2011م).

- محبوب عبد الله حامد، دور الإفصاح الاختياري للشركات المدرجة بالبورصة في تعزيز كفاءة الأسواق المالية

- عمرو محمد خميس محمد , أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية , كلية التجارة, رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة, 2010م).
- محمد فيصل حسن محمد أحمد, أثر الإفصاح البيئي على القياس المحاسبي وعلى القيمة الرقابية للمعلومات في المنشآت الصناعية - دراسة حالة قطاع السكر السوداني, (الخرطوم : جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشور, 2010م).
- محمد محسن عوض قلد, نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري على الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية, (القاهرة: جامعة طنطا, كلية التجارة, رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة, 2008م).
- منى عبد الله حمد , أثر قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في رفع كفاءة الأداء البيئي - دراسة تطبيقية, (دمشق: جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة, 2006م).
- مهاوت العبيدي, القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي - دراسة حالة مجموعة المؤسسات الصناعية, (الجزائر : جامعة محمد خضير بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , رسالة دكتوراه في المحاسبة منشورة, 2015م).
- موسى محمد عبد الله صالح, الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثرها على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي, (طرابلس: جامعة الجنان, كلية إدارة الأعمال, الدراسات العليا, رسالة دكتوراه في المحاسبة منشورة, 2015م).
- ياسر محمد عطية , محددات مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة الاختياري, (القاهرة: جامعة عين شمس, كلية التجارة, مجلة متخصصة ومحكمة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة, العدد 4, 2015م).
- وئام ملاح, دور حوكمة الشركات في تطبيق قواعد الشفافية الإفصاح المحاسبي, (الجزائر : جامعة التبيسي, كلية التجارة, مجلة رماح للبحوث والدراسات, المجلد 4, العدد 22, 2017م).
- خميس عبد السلام شليدة, استخدام معلومات المحاسبة البيئية في تقييم الأداء وترشيد عملية اتخاذ القرارات, (الخرطوم: جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة, 2010م).
- رضوى حسين عبد السلام محمود, تطوير أساليب الإفصاح عن المحاسبة البيئية لتحسين أداء المنشأة, (القاهرة : جامعة عين شمس , كلية التجارة, رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة, 2014م).
- زكي محمود عطوة يوسف , دوافع وآثار الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية, (القاهرة: جامعة المنصورة , كلية التجارة, رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة, 2013م).
- سعدي يساف حنان, القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية - دراسة حالة مؤسسة الإسمنت , (الجزائر : جامعة قسطنطينية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة, 2014م).
- السيد جمال محمد علي, أثر مستوى الإفصاح الاختياري على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المصرية, (القاهرة: جامعة الزقازيق, كلية التجارة, رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة, 2014م).
- الطيب محمد على عبد الرحيم, دور البيئة في استدامة التنمية الاقتصادية (الخرطوم : جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , 2008م).

الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي"، جامعة الجنان، كلية إدارة الأعمال الدراسات العليا، قسم المحاسبة.

- عبد الصمد، نجوى وإلهام يحيوي، (2018)، " الإفصاح المحاسبي عن الاداء البيئي في التقارير المالية لشركة الإسمنت عين الكبيرة-سطف"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38.

- عبدالمجيد، محمد سيد عبدالوهاب، (2016)، " القياس والإفصاح المحاسبي البيئي وأثرهما على الحسابات القومية - (دراسة ميدانية)"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلد 6، عدد 22.

- فرج، هاني خليل، (2017)، " العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وقيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة.

- لعبيدي، مهاوات، (2015)، " القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الاداء البيئي - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر"، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

- محمد، طارق مختار، (2014)، " تقييم أثر الإفصاح المحاسبي عن الأخطار البيئية على مخاطر الأعمال بالتطبيق على شركات صناعة البتروكيماويات المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا - كلية التجارة، العدد 1.

- الطاهر، عادل البهلول حميدان، (2011)، "الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا "دراسة استطلاعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 27، العدد الأول صص 441-459.

المصرية، (القاهرة: جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2013م).

- ابن طاهر حسين، د. أبو طلاعه محمد، أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، (الجزائر : الملتقى الوطني السنوي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6 - 7 مايو 2012م).

- خالد على اندية، محمد البشير غيث ، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي، (ليبيا: جامعة الزيتونة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 9، 2016م):

- السيد، ناظم حسن وإياد شاكر سلطان وزينب جبار يوسف، (2009)، " المحاسبة البيئية : الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في نظام المحاسبي الموحد - دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة "، جامعة البصرة).

- التومي، عبد الفتاح عمران واسامة عياد جنقرو سعدون مفتاح محمد ومرعي علي ضو، (2018)، " تقدير أثر مساهمة الوعي البيئي على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن الأخطار البيئية وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جامعة الزيتونة، جامعة الزيتونة، العدد 28.

- حنان، سعدي سيف وراشدي فاطمة، (2016)، " الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية: اثره واهميته في رفع فعالية اسواق رأس المال وجذب الإستثمار الاجنبي لتحقيق ودعم التنمية الإقتصادية المستدامة"، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.

- صالح، رضا إبراهيم عبد القادر، (2009)، " دور الإفصاح المحاسبي عن الاداء البيئي في ترشيد القرارات و تحسين جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلد 31، العدد 1، 2.

- صالح، موسي محمد عبد الله، (2015)، " الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في

- السودانية (Doctoral dissertation, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
- عبد الله محمد عبد الصادق محمد. (2017). نموذج مقترح لاستخدام المحاسبة عن الأثر البيئي في تحسين جودة المعلومات بقطاع المقاولات (دراسة تطبيقية). (Doctoral dissertation).
- Cormier, D., & Gomez-Gutierrez, L. (2018). On the search for mimetic patterns in environmental disclosure: an international perspective. *International Journal of Sustainable Development & World Ecology*, 25(7), 655-671.
- Mahmood, Z., Ahmad, Z., Ali, W., & Ejaz, A. (2017). Does environmental disclosure relate to environmental performance? Reconciling legitimacy theory and voluntary disclosure theory. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, 11(3), 1134-1152.
- Sun, N., Habbash, M., Salama, A., & Hussainey, K. (2019). Corporate Environmental Disclosure and Earnings Management: UK Evidence.
- Haninun, H., Lindrianasari, L., Sarumpaet, S., Agrianti, K., & Gunadi, A. (2019). Environmental Disclosure on Cost of Capital: Environmental Risk as a Moderator Variable. *Journal of Environmental Management and Tourism*, 3(35), 554-561.
- Chen, J. C., Chen, J. C., & Patten, D. M. (2014). Manipulative environmental disclosure: Further analysis of corporate projections of environmental capital spending. *Accounting and the Public Interest*, 14(1), 87-109.
- Setyorini, C. T., & Ishak, Z. (2012). Corporate social and environmental disclosure: A positive accounting theory view point. *International Journal of Business and Social Science*, 3(9).
- Matta, R., Akhter, D., & Malarvizhi, D. P. (2019). Managers' Perception on
- العبيدي، مهاوات، (2015)، "القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء دراسة: حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر"، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة بسكرة.
- الحاج، وفاء عمر التوم، (2017)، "أثر التكاليف البيئية عمى تقييم أداء المنشآت الصناعية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، جمهورية السودان، المجلد 7، العدد 28.
- الطاهر، أسماء عبد القادر، (2010)، "أثر التكاليف البيئية على تقييم أداء المنشآت الصناعية السودانية (دراسة تحليلية تطبيقية على قطاع النفط)"، مذكرة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة البحر الأحمر، السودان، ص 58.
- السيد، رانية عمر محمد الباز، (2007)، "أهمية المحاسبة عن تكاليف البيئة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية بمدينة جدة"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة السعودية.
- شيما سعيد محمد س، تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة على جودة التقارير المالية وإنعكاسه علي قرارات المستثمرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2011 .
- عايدة محمد مصطفى على ، اثر افصاح الشركات عن التزامها بالتشريعات البيئية والاجتماعية على الاستثمار في اسهمها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2011 .
- موسى، ياسين عبدالرحيم ادم، عبد الرحمن البكري منصور امبدي، مشرف. م، & زهير احمد علي. (2018). دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية

- Anandarajan, A., and I. Hasan. 2010. Value relevance of earnings :evidence from middle eastern and North African countries .Advances in accounting 26(2):270:279.
- Beisland, L.A. 2009. A review of value relevance literature. the open business journal 2:7-27.
- Graham, R.C., R.D. King, and J. Bailes. 2000. the value relevance of accounting information during a financial crisis: Thailand and the 1997 decline in the value of the baht. Journal of international financial management and accounting 11(2):84-107.
- Factors Impacting Environmental Disclosure. Journal of Management, 6(2).
- Chen, L., Ng, J., & Tsang, A. (2015). The effect of mandatory IFRS adoption on international cross-listings. The Accounting Review, 90(4), 1395-1435.
- Young, S., & Zeng, Y. (2015). Accounting comparability and the accuracy of peer-based valuation models. The Accounting Review, 90(6), 2571-2601.
- Dimitropoulos, P.E., Asteriou, D., Sinopoulos, P.E. (2012). "Euro Adoption and quality of accounting information "Managerial auditing journal, vol.27, No.3.
- Socea, A. D. (2012). Managerial decision-making and financial accounting information. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 58, 47-55.

أثر الإفصاح البيئي على تطبيق آليات حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على الشركات الليبية

خالد محمد علي محمود¹، محمد عبدالسلام الركابي²

1. معهد الدراسات العليا والبحوث البيئية بالبستان
2. كلية التجارة جامعة دمنهور

الملخص العربي

هدفت الدراسة الى اختبار أثر الإفصاح البيئي علي تطبيق آليات حوكمة الشركات ، ويتمثل الإفصاح البيئي في العملية التي بمقتضاها يتم عرض المعلومات الخاصة بالالتزامات البيئية الناتجة عن ممارسة الأنظمة لهذه الالتزامات حتى يتمكن أصحاب المصالح المختلفة من الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء ، ويقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال وتم جمع البيانات والمعلومات باستخدام قائمة الإستقصاء، فضلا عن التواجد الميداني للباحثين، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) ومجموعة من الأساليب الاحصائية.

وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير معنوي للإفصاح البيئي علي تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات المقيدة بالبورصة الليبية

الكلمات المفتاحية: الإفصاح البيئي - آليات حوكمة الشركات - التكاليف البيئية